قوله وههنا سؤال الخ يجاب عنه بانا لانسلم ان المراد بالتخلف تخلف الحكم فقط بل مطلق التخلف الشامل لتخلف الصحة باستلزام فساد الخ سلمنا ذلك لكن لانسلم ان المراد بالحكم حكم المدعي فقط بل الحكم اللازم للدليل مطلقا سلمنا ذلك لكن لانسلم ان في العبارة ما يقتضي الحصر وعلى تسليمه فلنا ان نقول هو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح قوله اما التخلف الحكم راجع لقوله يقال والقول لاجل ذلك قد يقال يحتاج عدم الصحة معه الى دليل وقد يكون بديهيا اما لو جعل راجعا الى قوله غير صحيح كان كلامه قاصرا على النظري الآن يحمل بالنسبة للبديهي تنبيها وقد يقال اذا كان عدم الصحة بديهيا كان الدليل مستلزما فسادا وهو مخالف لقيد عدم المعلل فهو داخل في القسم الثاني فلا تصور على هذا ايضا قوله فساد الخ كالدور والتسلسل قوله ولو فسر اي الضمير قوله على ما قيل قائله السيد قوله لاختل سياق الكلام لاختلاف مرجع الضمائر قوله وانما المعارضة اي بالمعنى المناسب لقوله الخ بدليل الخلاف وهو مقابلة الدليل بدليل الخلاف اما بمعنى اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل فليست ظاهرة في الدليل دون المدعي لكن هذا المعنى لا يناسب قول المص بدليل الخلاف قوله ونقيضه عطف تفسير والمراد ما يدل على النقيض ولو لزوما كما اذا دل على مساوي النقيض او الاخص منه وللمثل للثلاثة فقول اذ ان ادعى المعلل لا انتسابية شيء واستدل عليه فمعارضة السائل له اما بانتا انتسابيته او باثبات ضاحكيته او باثبات انه زنجي كان يقال في الاول هذا ناطق وكل ناطق انسان وفي الثاني هذا ناطق وكل ناطق ضاحك وفي الثالث هذا آدمي اسود وكل آدمي اسود زنجي قوله عين دليل المعلل اي لان من جميع الوجوه والا لم تتصور المعارضة بينهما بل باعتبار الصورة وغالب المادة كالمعرف والحد الاوسط مثاله ان يقول الفلسفي العالم قديم لانه اثر القديم ولا شيء من اثر القديم بحادث فيقول السني العالم اثر القديم ولا شيء من اثر القديم بقديم قوله العامة الورود معنى عمومه ورودها انه يستدل بها على كل شيء حتى النقيضين كان يقال هذا الشيء الذي وجوده وعدمه مستلزمان للمطلوب اما ان يكون موجودا او

معدوما

معدوما وايا ما كان يثبت المطلوب فاذا استدل به الفلسفي على قدم العالم فيستدل به على حدوثه معارضة له به ورده التحقيقي ان يقال نختار انه معدوم ولا نسلم ثبوت المطلوب لانا نختار انه معدوم فانه وصفته التي هي استلزام عدمه المطلوب ذكره المرعشي قوله قبلا لانه قاله دليل المستدل دليلا له قوله او كان صورته كصورته اي مع اختلاف المادة والمراد باتحاد الصورة ان يكون الدليلان من الضرب الاول من الشكل الاول مثلا قوله بالمثل لتماثل الدليلين صورة منتاجها الوضع عادة وكل عادة تحتاج لنية فيقول المعارض الوضع نظافة وكل نظافة مستغنية عن النية قوله والا اي ولا يكن دليل المعارض عين دليل المعلل ولا بقوله بان يتحد مادة لا صوغ او يختلفا مادة وصوغ فمعارضته بالغير فهي قسمان فالاول كان يستدل المعلل على مدعاه بمغالطة عامة الورود فيعارضه الخ بل باي راه تلك المغالطة دليلا على نقيض مدعى المعلل بصورة لجزئي غير الصورة التي اختارها المعلل والثاني كان يقول المعارض في المثال المتقدم الوضع نظافة ولا شيء من النظافة تحتاج الى نية وانما اقتضى الاتحاد في الصور المثلثة دون الاتحاد في المادة مع ان كلا منهما جزء للدليل لان الصورة اشرف لانها روح وجزء شيء بالفعل يخالف المادة فبالقوة قوله ولما كان الخ اشار الى ان الفاء فصيحة وعليه اعتراض من وجهين احدهما ان لما لا ناصب لها فكيف هو منصوص ثانيهما ان المعطوف مثاله فهو اولى لعدم لحوقه الى تغيير والمعطوف عليه قوله منع الخ وفائدة التنبيه على ان ضرورته مانعا انما يكون بعد وظائف لخصم الاول قوله صرت ما نعا اي متمكنا من المنع او في مضة المنع والخطاب للمعلل كما ان ضمير انه قوله اي سائلا حمل المنع على المعنى الاعم الصادق بالوظيفة الثالثة قوله امر غير معتد به اي لانقلا لوقوعه في محاورات المحققين ولا عقلا لجواز ان الدليل الثاني للمعلل اظهر وفي تقدير عدم اظهريته ينتظم له دليلا الاول فيحصل له قوة على المعارض قوله على المنافي اي المانع بالمعنى الاخص قوله وهو الظاهر اي من اللفظ لانه الشايع والمتبادر اليه اللفظ عند الاطلاق قوله لكن الاول اولى لسلامته من القصور في الثاني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)